

استيطانياً محكماً حول مدينة القدس. وجاءت حركة الاستيطان في منطقة بيت لحم استجابة لسياسة الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ العام ١٩٦٧ حيث أقيمت المستوطنات كافة على أراضي واسعة تمت مصادرتها والاستيلاء عليها بموجب أوامر عسكرية. وبلغت مساحة الاراضي التي تمت مصادرتها في قضاء بيت لحم حوالي ١٠٠ ألف دونم. وتحولت بموجب ذلك بعض القرى - نحالين والخضر مثلاً - من قرى زراعية بالدرجة الاولى الى قرى جرداء، جزاء مصادرة معظم أراضيها الزراعية واقامة المستوطنات عليها. ولم تعد قرية نحالين أكثر من مجموعة من المنازل وسط غابة من مستوطنات محيطة بها كانت بدأت تنتشر وتتوسع، لتحقيق هدف الربط مع الاحياء الاستيطانية في القدس. ولعل من أبرز الامثلة على ذلك توسيع حدود مستوطنة تكواع شرق بيت لحم وتوسيع حدود مستوطنة معاليه عاموس في أعقاب مصادرة ٢٠٠ دونم من أراضي كيسان، والعمل على اقامة مستوطنة عين بيتار على أراضي نحالين، ومصادرة ١٤٣٢ دونماً من أراضي قرية اراطاس بتاريخ ١٩٩١/٣/٦، و٢٠٠٠ دونم من أراضي قرية بيت فجار، وهدم منازل المواطنين الفلسطينيين في المنطقة الفاصلة بين حدود بيت جالا الشمالية ومستوطنة غيلو، وهي المنطقة المعروفة باسم «بئر عونه»، مما يحقق اتصالاً مع المستوطنة الواقعة في حدود القدس الادارية»^(١٩).

وتجدر ملاحظة ان المعلومات حول الاستيطان تتسم بالتناقض الشديد لجهة المصادر من جانب، ولتغيير الاسماء والطابع الامني من جانب آخر. ويمكن ان نضرب مثلاً على ذلك مستوطنات منطقة بيت لحم. فوفقاً لبعض المصادر، فان عددها ١٦ مستوطنة، بينما أشار تقرير لحركة السلام الآن حول نشاطات اسرائيل الاستيطانية في العام ١٩٩١ الى ان كتلة غوش عتسيون تضم ١٧ مستوطنة^(٢٠). وفي تقرير ميداني اعدته «مؤسسة اصيل» يبلغ عدد المستوطنات ١٢، ولكن احصائية المؤسسة المذكورة تتعامل مع كتلة غوش عتسيون كمستوطنة واحدة، وهي تذكر مستوطنات لم تذكرها الاحصائيتان السابقتان مثل مستوطنة رأس بيت جالا المقامة على أراضي بيت جالا - الولجة، ومستوطنة غفعوت في قرية الجبع، ومستوطنة الفريديس على أراضي التعمارة.

الاستيطان في رام الله

يقدم الواقع الاستيطاني في رام الله وقضائها نموذجاً آخر على الدور الذي يلعبه الاستيطان في تشيئة التجمعات الفلسطينية، وتقطيع اوصالها. وبدأت عمليات الاستيطان في قضاء رام الله من خلال الاستيلاء على معسكرات الجيش الاردني (سابقاً) والتي استخدمت أول الامر للاغراض العسكرية للجيش الاسرائيلي. ثم جرت مصادرة آلاف الدونمات لتوسيع هذه المعسكرات، وتم الاعلان عن ١٧٠ ألف دونم «كأراضي دولة» استولت عليها السلطات الاسرائيلية مباشرة. وهذه تشكل ٨٠ بالمئة من مساحة الاراضي المصادرة في قضاء رام الله والبيرة، بالإضافة الى اراضٍ سيّجت لأهداف عسكرية وتحولت مع الزمن الى مناطق مصادرة. وأقيمت اول مستوطنة في قضاء رام الله في ١٩٧٥/٤/٣٠ وهي مستوطنة عوفره التي أقيمت على أراضي قريتي عين يبرود وسلواد. واستمرت هذه المستوطنة في التوسع على حساب الاراضي المجاورة، لتصل مساحة الاراضي التابعة لها الى حوالي ٨٠٠ دونم. وتنتشر المستوطنات في منطقة رام الله على شكل حزام يحيط بالقضاء، ويتوزع على الخطوط كافة ويحيط بالتجمعات السكانية كافة في القضاء^(٢١). كما تعتبر مستوطنات قضاء رام الله من أكبر المستوطنات في الضفة الفلسطينية المحتلة (باستثناء القدس) وأوسعها انتشاراً.

ويمكن ملاحظة ان النشاط الاستيطاني وتوزيع المستوطنات في منطقة رام الله ينسجم،